IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/928
٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وردت من البعثة الدائمة لباكستان بشأن تنقيح قوائم المراقبة والمرسوم التنظيمي القانوني

١- تلقّى المدير العام رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وردت من البعثة الدائمة لباكستان لدى الوكالة أرفقت بها رسالة بشأن تنقيح قوائم المراقبة والمرسوم التنظيمي القانوني رقم ٨٩١(١)/٢٠١٨ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، الذي يعدِّل قوائم مراقبة السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات ذات الصلة بالأسلحة النووية والبيولوجية وأنظمة إطلاقها، الواردة في المرسوم التنظيمي القانوني رقم ١١٤٢(١)/٢٠١٦ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢- وبناء على الطلب، تُعمَّم طيه المذكرة والرسالة والمرسوم التنظيمي القانوني[١] لإعلام جميع الدول الأعضاء.

[١] المرسوم التنظيمي القانوني متاح باللغة الإنكليزية في النسخة الإلكترونية لهذه الوثيقة.

البعثة الدائمة لباكستان لدى المنظمات الدولية
فيينا، النمسا

الرقم: ٩-١/٢٠١٩ التاريخ: ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

سعادة المدير العام،

أود أن أحيطكم علماً بأن حكومة باكستان قد أبلغت، في المرسوم التنظيمي القانوني رقم ٨٩١(١)/٢٠١٨ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، بالقوائم المنقَّحة لمراقبة السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية وأنظمة إطلاقها.

٢- وقد أُبلغت قوائم المراقبة في بادئ الأمر في عام ٢٠٠٥ بموجب القانون التشريعي لسنة ٢٠٠٤ الخاص بمراقبة تصدير السلع والتكنولوجيات والمواد والمعدات المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية ونظم إطلاقها، وقام بتنقيحها في ما بعدُ فريق عامل مشترك دائم فيما بين الوزارات في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠١٦. وقامت الوكالة بتعميم قوائم المراقبة المنقحة في النشرات الإعلامية INFCIRC/832 في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وINFCIRC/890 في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وINFCIRC/913 في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ على التوالي.

٣- وتمت مواءمة القوائم الوطنية المنقحة مواءمة تامة مع القوائم المحفوظة لدى مجموعة الموردين النوويين (NSG)، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)، ومجموعة أستراليا (AG).

٤- ويؤكد التنقيح المنتظم لقوائم المراقبة سياسة باكستان في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية بعدم الانتشار بوصفها دولة نووية مسؤولة، ومن شأنه أن يعزز بشكل أكبر الضوابط التنظيمية على السلع والتكنولوجيات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية وأفضل الممارسات المعمول بها على الصعيد الدولي.

٥- وتواجه باكستان نقصاً حاداً في الكهرباء نظراً لكونها بلداً يفتقر إلى الوقود الأحفوري. ومن أجل تلبية احتياجاتها المتعاظمة من الطاقة، ولدعم اطراد النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، لا مناص من الاعتماد على الطاقة النووية المدنية. وبفضل الالتزام بعدم الانتشار على الصعيد العالمي، ومراعاة معايير الأمان والأمن النوويين، وفرض ضوابط تصدير فعالة وقوية، ومواءمة النُّظم، ينبغي أن يتيسر التعاون الدولي من أجل التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

٦- وسأكون ممتناً لكم لو تكرمتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة والمرسوم التنظيمي القانوني المرفق طيّه على جميع الدول الأعضاء في الوكالة، ضمن وثيقة إعلامية، تدليلاً على دعم باكستان لأهداف عدم الانتشار ولمسؤوليات الوكالة بموجب نظامها الأساسي.

ولكم خالص الشكر والتقدير.

[التوقيع] منصور أحمد
السفير

سعادة السيد يوكيا أمانو،
المدير العام،
الوكالة الدولية للطاقة الذرية